آراء المحدثين في نظرية العامل بين النفي والإثبات

الدكتور عصام الكوسى
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية – جامعة البعث

خلف العيد
طالب ماجستير في كلية الآداب
قسم اللغة العربية – جامعة البعث

الملخّص

أظهر البحث الاتجاهات التي عالجت قضية العامل النحوي ، وأن الذين أيدوا القدامى في نظريتهم وقفوا موقف الناقد الممحص للأشياء ، فقبلوا ما يستساغ ، ونحوا جانبا كل ما هو معقد . وإذا ما انتقلنا إلى الذين وقفوا موقف العداء لهذه النظرية رأينا أنهم بحثوا عن بعض الأشياء المعقدة ، وجعلوا آراء القدامى منبثقة عنها. ولكن مع بزوغ شمس القرن العشرين وظهور العرب هزيلين بعد قرون من التمزق ، وقع العرب ضحية الاستعمار الغربي الذي عاث فيه فسادًا على كافة الصعد ، وظهرت تساؤلات متعددة منها : هل اللغة العربية قادرة على النهوض بناطقيها نحو القمة ؟ وهل الإعراب ضروري ؟ وهل الحروف العربية ملائمة للحضارة المنشودة ؟ ذهبوا ينسجون مؤامراتهم لتقويض دعائم اللغة العربية ، ولفصل العرب والمسلمين عن القرآن. كل هذه كانت مقدمات لصفقة أعظم ، ألا إيجاد إملاء غير الإملاء العربي، لأن حروف العربية كثيرة الإشكالات والتعقيد ، ولأن قسما منها ينتمي إلى فصائل متشابهة رسما ، وكان البديل جاهزًا لديهم . وهو الحروف اللاتينية التي تعد أكثر ملائمة ، وأقل عرضة للخطأ في القراءة والكتابة.

الكلمات المفتاحية: نظرية العامل، النفي والإثبات، النحو .

ورد هذا البحث للنشر بتاريخ ٢٠١٤/٤/١م.
قبل للنشر بتاريخ / / /٢٠١٤م.

آراء المحدثين في نظرية العامل بين النفي والإثبات

إن موضع الدرس النحوي هو الجملة وما يعرض لها من ظروف قولية ، وما يعرض لأجزائها في أثناء الاستعمال ، والنحاة أكثر ما كان يهتمون به هو التفسير الذي لاحظوه في أواخر الكلمة في ثنايا الجملة ، وكان هذا التغير يلفت أذهانهم ، فاقبلوا على فكرة العامل تعليلاً وتفسيراً فهذه الفكرة رأوها أساساً في بنى عليه الدرس النحوي ، فكانوا إذا عرضوا لتقديم جزء من الجملة على جزء ، أو ذكروا جزء وحذف آخر ، عرضوا له بقدر ما له من علاقة بالعامل ، كتناولهم تأخير الفاعل عن الفعل ، ولهذا تتألف الجملة عندهم من العامل والمعمول ، فالعامل هو المؤثر، والمعمول هو المتأثر، أمّا العلامات الإعرابية فهي الأثر الناتج عن عملية التأثر والتأثير. ولهذا تتألف الجملة من العامل والمعمول وعلاقة العمل الرابطة بينهما، ومن العلامات الإعرابية بوصفها أثرًا للتفاعل القائم بينهما.لذلك أثر البحث الحديث عن قبول نظرية العامل أولا .

١- [إثبات نظرية العامل]

لم تكن فكرة القول بالعامل والدفاع عنه وبيان أثره في الإعراب جديدة في ميدان الدرس اللغوي، فقد سادت هذه النظرية في النحو العربي منذ بداية التأليف فيه، وعدّها أغلب النحاة أهمّ نظرية تفسّر الإعراب وتبيّن مدلول حركاته. وقد أعاد عدد من الباحثين العرب المحدثين هذه الفكرة، واعتبروا العامل من أهم مسائل النحو العربي، وعدّوه النظرية القادرة على تقديم تفسير منطقي لقضيّة الإعراب من جهة، وتحليل مقنع لها من جهة أخرى؛ لأن هذه النظرية تبرزه في صورة نظام لغوي متكامل ومتناسق؛ ولذلك أعادوا التعريف به والدفاع عنه وبيان قيمته ووظيفته في الكلام العربي. وأثيرت قضية العامل الحقيقي منذ القديم. فمن قائل إن العامل هو المتكلم ، لم ينسى القدامى أن يشيروا إلى أن مسألة العوامل اللفظية والمعنوية ، ليست إلا حيلة لجأ إليها النحاة لتقريب المسائل اللغوية ، والإفادة في تعليم اللغة ، والوقوف على

مناهجها فالعامل في الحقيقة هو المتكلم ، وأما العوامل اللفظية كقولنا: الفعل هو العامل ، أو الحرف هو العامل ، يقول ابن جني : " فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم ، إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء آخر ، وإنما قالوا لفظيّ ومعنويّ لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ ، أو باشتمال المعنى على اللفظ".[1] وكذا المخزومي يشير إلى أن " الإعراب عادة تعودها أصحاب اللغة ، وطبعت عليها ألسنتهم وساقتهم إلى الوجوه الإعرابية سليقة فطرية ، وليست هذه العوامل التي أسند إليها الأثر الظاهر إلا عوامل اعتبارية ، أو آلات جامدة ، ينسب إليها الأثر تجوزاً"[2].

ومن قائل إن العامل هو الله تعالى سبحانه وتعالى ، فلكلامه بعيد عن الدقة ؛ لأن كل عمل يقوم به الإنسان لابد أن يكون الله قد قدره عليه ، ولعل القائلين بهذا الرأي هم الذين يميلون إلى أن اللغة إلهام وتوفيق من الله عز وجل، ومن الظواهر التي أيد بها المحدثون نظرية العامل أنهم لم يروا لابن مضاء القرطبي تلك الهالة التي أعطاه إياها الجانب المعارض لنظرية العامل ، فابن مضاء ثار على العامل اللفظي والمعنوي ، إذ قال " ادعاء الزيادة في كلام المتكلمين من غير دليل يدل عليها خطأ بين لكنه لا يتعلق بذلك عقاب، وأما طرد ذلك في كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، فالقول بذلك حرام"[3].

ويذكر كلام ابن جني في أن العامل الحقيقي للرفع والنصب ، والجزم والجر ، هو المتكلم نفسه، ويعقب عليه بقوله:" وهذا قول المعتزلة ، وأما مذهب أهل الحق ، فإن هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى ، وإنما تنسب إلى الإنسان كما تنسب إليه سائر أفعاله الاختيارية"[4].

---

[1] ينظر: الخصائص ١/١٠٩-١١٠.

[2] ينظر: مدرسة الكوفة ص ٢٦٤.

[3] ينظر: علم اللغة بين القديم والحديث ص٣٦٠.

[4] نفسه ص٣٦٠.

أما المحدثون فقد وقفوا من هذه الأقوال مواقف النقد الممحص للأشياء ولم ينساقوا لدعوة ابن مضاء ورفاقه ، وعزوا ذلك التعقيد وتلك المشكلات ، وتعلق الأقدمين بالعامل ، تأثرهم بالمنهج الفلسفي الذي يقول بالعلة والمعلول ، والسبب والمسبب.

٢- [إلغاء نظرية العامل]

يرى الداعون إلى إلغاء العامل أن نظريّة العامل تقصر اهتمامها على أواخر الكلمات، دون أن تُعنى بالمعاني الأخرى التي يتضمنها كلام العرب من تقديم وتأخير ونفي واستفهام وتأكيد وغيرها من المعاني. كما لاحظوا أنه لا توجد علاقة بين بعض قواعد هذه النظرية والواقع اللغوي المستخدم؛ ولهذا نسب بعضهم العمل إلى المتكلم، فهو المُوجد لتلك العلامات الإعرابيّة وليس العامل اللفظي أو العامل المعنوي. فيما رأى آخرون أنّ الذي أوجد تلك العلامات ليس العامل النحوي، وليس المتكلّم، وإنما هو بديل آخر يغني عن القول بأحدهما، وهو متعدّد بتعدّد آراء الدارسين التي سيرد ذكرها فيما بعد. ولعل أبرز من تصدى لهذه النظرية ، ورفضها، هو إبراهيم مصطفى في كتابه " إحياء النحو " .

".فأما الضمة فإنها علم الإسناد ، ودليل أن الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها ويتحدث عنها. وأما الكسرة فإنها علَم الإضافة ، وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها ، سواء كان هذا الارتباط بأداة أو بغير أداة ، كما في كتاب محمد ، وكتاب لمحمد. أما الفتحة فليست علامة إعراب ولا دالة على شيء؛ بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب ، التي يراد أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك؛ فهي بمثابة السكون في لغة العامة. فللإعراب الضمة والكسرة فقط ، وليستا بقية من مقطع ، ولا أثراً لعامل من اللفظ ، بل هما من عمل المتكلم ليدل بهما على معنى في تأليف الجملة ونظم الكلام"[1].

---

[1] ينظر: إحياء النحو ص٥٠.

وبلغ الأمر بباحث مُحْدثٍ هو الأستاذ إبراهيم مصطفى أن يزعم أن تخليص النحو من نظرية العامل وسلطانها هو " خيرٌ كثير وغاية تقصد ، ومطلب يسعى إليه ، ورشاد يسير بالنحو في طريقه الصحيحة بعدما انحرف عنها آمادا ، وكاد يصدّ النّاس عن معرفة العربيّة ، وذَوْق ما فيها من قوّة على الأداء ، ومزيّة في التصوير "[1]، ثم هو يتّهم النحاة بأنهم في سبيل حرصهم على نظرية العامل أضاعوا حكم النحو ، ولم يجعلوا له كلمة حاسمة ، وكثّروا من أوجه الكلام.

ومن المحاولات التي رفضت نظرية العامل ما جاء به تمام حسان في كتابه " اللغة العربية معناها ومبناها" وفيه رأى أن النحاة وقفوا عند الحركة الإعرابية التي لا تكاد تشكل إلا قرينة واحدة من بين القرائن البديلة عن نظرية العامل ، وأقام نظريته على فكرة التعليق أو العلاقات السياقية، وهي الفكرة المركزيّة في النحو العربي كما قال" إن العلامة الإعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى ، فلا قيمة لها دون تضافر القرائن ، وهذا القول صادق على كل قرينة أخرى بمفردها سواء أكانت لفظية أو معنوية ، وبهذا يتضح أن العامل النحوي وكل ما أثير حوله من ضجة ، لم يكن أكثر من مبالغة أدى إليها النظر السطحي والخضوع لتقليد السلف ، والأخذ بأقوالهم على علاتها"[2].

يضاف إلى كل المحاولات السابقة محاولة راسم الطحان في كتابه " حقيقة الإعلال والإعراب" نادى راسم الطحّان بفكرة جديدة، هي قاعدة عامة للإعراب قصد منها أن تكون شاملة لجميع الكلمات الخاضعة للإعراب أسماها (نظرية التكيف) [3]. وقد حدّد منذ البداية غايات هذه المحاولة من خلال عرضه لها، ومن أهمها ما يأتي:

– الاستغناء عن القول بنظرية العامل، وما يتبعها من افتراض وجود إعراب محلي، وأن تكون نظريّة التكيف بديلة عنها[4].

---

[1] ينظر: إحياء النحو ص١٩٤.

[2] ينظر: اللغة العربية ص٢٠٧.

[3] ينظر: حقيقة الإعراب للطحان ص١٧٩.

[4] نفسه ص١٧٩.

– تخلّي المؤلف في البداية عن مفهوم الإعراب كما ورد في نظريّة العوامل، ورأى أنّ المقصود به في هذا البحث " ليس إلا تغييرًا لفظيًا ظاهرًا، يلحق الكلمات المرتة القابلة بحكم طبيعة بنيتها للتكيّف، وذلك في مواضع بعينها من الجملة تستدعي ذلك التغيير "[1]، وغايته ليست إلا " تحسينًا لجرس الكلام، وتحصيلاً للتوافق بين اللفظ والمعنى " [2].

ولـيس يـزعمُ أحدٌ أن النّحـاة معصـومون ، ولا أن آراءهـم تنـزّلُ منزلـة المقدّس مـن النصوص ، بل نحن نؤمن جميعاً أنّ نظريّة العامل وغيرها من الأفكار النحويّة ليست وحيا يوحى ، ولا هي آراء منزهة عن النقد بل مثلها ومثل القائلين بها .كما قال الخليل رحمه الله . " مثل رجل حكيم دخل دارا محكمةَ البناء ، عجيبة النظم والأقسام ، وقد صحّت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو البراهين الواضحة و الحجج اللائحة ؛ فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال : إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا ، ولسبب كذا وكذا ، صحت له ، وخطرت بباله محتملةً لذلك ، فجائزٌ أن يكون الحكيم الباني للدار فعل لذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار ، وجائزٌ أن يكون فعله لغير تلك العلة ... فإن سنح لغيري علّةٌ لما علّلتُهُ من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها "[3].

٣- [الكتابة بالحروف اللاتينية]

الشكوى من الكتابة بالعربية ترجع بدورها إلى بعض المقلدين لزخرفة الغرب ، إذ حاولوا القضاء على هوية العربية ، وإعطائها شكلًا كتابيًا جديدًا، ولم يكتف هؤلاء بنبذ العربية وإحلال العامية محلها فحسب ، بل دعوا إلى الكتابة بالحروف اللاتينية ، لكي يطمسوا معالمها ويقضوا على جميع مشخصاتها ، ولعل البدايات كانت على يد " ولهلم

---

[1] ينظر : حقيقة الإعراب للطحان ص١٧٩.

[2] نفسه ص١٧٩.

[3] الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص : ٦٦ .

سبيتا" سنة ١٨٨٠ في كتابه " قواعد اللغة العربية العامية في مصر" حيث اقترح استبدال الحروف العربية باللاتينية ، في حين نجد مجمع اللغة العربية في القاهرة اهتم بهذه المسألة ، وجعلها مدار كثير من المقترحات والمناقشات ، منها اقتراح عبد العزيز فهمي الذي استهله بحملة شرسة على العربية ، ثم ضرب الأمثلة لعيوب اللغة العربية التي نشأت عنها صعوبات كثيرة ، فذكر أن في أفعالها المجرد والمزيد ، وأن للمجرد ستة أوزان ، وأن الفعل الثلاثي الواحد قد يتبع أوزاناً مختلفة....[1] فهو في ذلك يحاول إيجاد عراقيل وصعوبات تجاه اللغة العربية الحية ، التي كانت ولا تزال نبراساً يقتدى لجميع لغات العالم ، كيف لا ؟ وهي لغة القرآن ، ومرامهم من ذلك كله القول :" بأن اللغة العربية من أسباب تأخر الشرقيين ؛ لأن قواعدها عسيرة ورسمها مضلل، فمن تحدث في نفسه فكرة مفيدة للناس ويحب نشرها فيهم بالكتابة أو الخطابة يأخذه خوف انتقاد ، فيكتم فكرته في نفسه ويميتها ، أو ينشرها بلغة من اللغات الأجنبية التي أصبحت عند كثير من الشرقيين أيسر عليهم من لغتهم العربية".[2]

كل هذا الإنبهار بالغرب وفكره دفع فهمي وغيره إلى التحايل على اللغة الأم ووضع ثوب أجنبي مرقع للغة العربية ، وكان ذلك متمثلاً بنقاط كثير منها.

- معظم الحروف اللاتينية لها نغمة لا شبيه لنغمتها في العربية وهي :" a-x-p-j- g-c- " وأما علامات الحركة فقد اختار لها حروفاً ثلاثة من بين حروف الحركة اللاتينية وهي : " a خالية من الشرطة للفتحة ، و u للضمة ، وe للكسرة ، أما السكون فلا محل لوضع أية علامة له.
- أنها تؤدي جميع نغمات الحروف العربية وبحرف واحد لا يشترك غيره معه في أدائها.
- لا يكثر فيها النقط ولا تختلف أعداده ولا وجهات مواضعه .

---

[1] ينظر: تاريخ الدعوة إلى العامية ص٢٠٨-٢٠٩.

[2] نفسه ص٢١٠.

– أنها تجنب المعلمين خداع التلاميذ الذين يكتبون الكلمة بطريقتهم الحالية الخالية من الشكل محتملة لأوجه مختلفة من الأداء.[1]

كما عمد بعض الدارسين في مصر إلى عقد مقارنة بين الحالات الإعرابية في لغتنا ، وبين ما عرفوه أو سمعوه عن نهايات الأسماء اللاتينية ، وتغيرها تبعاً لتلك الحالات التي يسميها الأوربيون case-ending ." في اللاتينية ست حالات تغير نهاية معظم الأسماء تبعاً لها : الفاعلية، النداء،المفعولية، الملكية ، المفعولية غير المباشرة ، الآلية. في حين تقسم الأسماء المفردة في اللاتينية إلى مجاميع أربعة.

– تنتهي الفاعلية بالرمز a ومعظمها من الأسماء المؤنثة.

– تنتهي الفاعلية بالرمز u ومعظمها من الأسماء المذكرة.

– تنتهي الفاعلية بالرمز er وكلها من الأسماء المذكرة.

– تنتهي الفاعلية بالرمز um وكلها من الأسماء المحايدة.

من خلال هذا التقسيم نجد أن أسماء المجموعة الأولى تختم تبعاً لتلك الحالات بالمقاطع الآتية.

الفاعلية ، النداء، المفعولية ، الملكية، المفعولية غير المباشرة ، الآلية.

a ae ae am as as

فليس الأمر في اللاتينية على الصورة التي اهتدى اليها نحاة العربية ، من أن كل فاعل مرفوع ، وكل مفعول منصوب....."[2]

وهناك محاولات أخرى كثيرة كمحاولة علي الجارم ومحمود تيمور وأحمد لطفي السيد ، إذ اقترح الأخير " الدلالة بالحروف عن الحركات على أن تدخل هذه الحروف في بنية الكلمة ، فتكتب " ضرب" هكذا " ضارابا " وتثبت التنوين ورسمه في الكتابة فتكتب " سعد" هكذا " ساعدون" بالرفع " ساعدان" وبالنصب والجر " ساعدين"[3]

---

[1] ينظر : تاريخ الدعوة الى العامية ص ٢١١-٢١٢.

[2] ينظر : من أسرر اللغة ص٢١٧-٢١٨.

[3] ينظر : تاريخ الدعوة الى العامية ص ٢٢١.

ويتضح مما سبق أن هذه الدعوات لم تنجح ؛ لأنها تنافي الموضوعية العلمية بسبب تحكم أعداء هذه الأمة بآراء العرب الذين حاولوا التجديد في النحو العربي تارة ، وفي اللغة العربية شكلًا ومضمونًا تارة أخرى . ونظرًا لقداسة العربية فإن أي عربي ولو كان جاهلًا لا يرضى بديلًا عنها مهما كان براقًا وجذابًا.

خاتمة القراءة ونتائجها:

توقفنا في الصفحات الماضية أمام مجموعة من قضايا اللغة العربية ، وقد أشرنا في بداية البحث إلى مصطلحي العامل والمعمول منذ البدايات الأولى لنشأة علم النحو ، ثم تبلور هذان المصطلحان في صيغتهما النهائية ليصبحا العمود الفقري للدراسات النحوية ، كل هذه الأمور قادتنا إلى الحديث عن آراء المحدثين من هذه النظرية ، فمنهم من أيدها تأييدًا شبه مطلق ، وهم الذين دافعو عنها أمام خصومها ، وألفوا كتبهم على هديها ، ومنهم من وقف منها موقف العداء ، ورأى أن هذه النظرية بالغة التعقيد ، ولا تحل المشكلة ؛ لأن النحاة القدامى ركزوا على العلامة الإعرابية ، وهي فرع بسيط من فروع كثيرة تؤدي إلى المقصود. وقد كان هذا الموقف داعمًا لبعض العرب المتأثرين بآراء أساتذتهم من المستشرقين في دعوتهم إلى ترك الإعراب ؛ لأنه بقية من بقايا العقلية القديمة ، وإلى نبذ العربية الفصحى التي تخلف أصحابها ؛ لأنهم تمسكوا بها ، ولأنها لا تصلح أداة للتطور والتقدم في المجتمع ، وإلى النيل من الإملاء العربي بدعوى أنه لا يلائم كيفية النطق . لذلك فمن الأفضل استبداله بالحروف اللاتينية الأقدر على تمثيل النطق الصحيح .

المصادر

- **أنيس** ، إبراهيم، ١٩٧٨م- **من أسرار اللغة.** الطبعة السادسة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ٣٥٨ صفحة.
- **ابن جنّي** أبو الفتح عثمان، ١٩٩٩- **الخصائص**، تح: محمد علي النجار، الطبعة الرابعة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٣٦١ صفحة.
- **حامد هلال** ، عبد الغفار ، ١٩٨٦م- **علم اللغة بين القديم والحديث.** الطبعة الثانية ، ٣٩١ صفحة.
- **حسان** ، تمام ،١٩٩٤م- **اللغة العربية معناها ومبناها.** دار الثقافة ، ٣٧٦ صفحة .
- **الزجاجي** ، أبي القاسم ، ١٩٧٩م – **الإيضاح في علل النحو.** تح: مازن المبارك ، الطبعة الثالثة ، دار النفائس ، ١٦٩ صفحة.
- **زكريا سعيد** ، نفوسه ،١٩٦٤م- **تاريخ الدعة إلى العامية وآثارها في مصر.** الطبعة الأولى، دار النشر والثقافة ، الإسكندرية ، ٥٢٧ صفحة .
- **الطحّان** ، راسم ،١٩٩٠م- **حقيقة الإعلال والإعراب** . ألمانيا: الناشر: AdiVerlag ،٢٨٨ صفحة.
- **المخزومي** ، مهدي ، ١٩٥٨م- **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو.** الطبعة الثالثة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ٤٤٠ صفحة.
- **مصطفى** ، إبراهيم ،١٩٩٢م- **إحياء النحو.** الطبعة الثانية ، القاهرة ، ٢٢٤ صفحة .

Opinions Contemporary scholars in factors theory between Denial and supported

By: khalaf Al-Eid

Department of Arabic, Faculty of Arts, University ,AL Baath.

Abstract

The research showed the trends which discuss syntactical factor , and those support the theories of the ancient theorists had a position of a critic who examine objects closely, and they accepted everything that found agreeable , and left everything that found complex. On the other hand, that those had an opponent position from this theory we noticed that they had sought for some complicated things , and made views of the ancient are emerged from it.

But at the beginning of twenty century and appearing the Arab countries powerless after disunion centuries, the Arab were a victim of western colonization which ravaged in all fields , and several inquiries were questioned, we will mention some of them : Does Arabic language in a position to raise those speak it to apex? Is syntax necessary? Are Arabic letters suitable for civilization we look for? Western civilization started to weave

conspiracies for pulling Arabic language down , and to desperate Arabs and Muslims from the Holy Koran.

All these were introduces for greater deal, it is eliminating Arabic language, and replacing spoken language instead. One of the bases to support their course is calling for finding dictation instead of the Arabic one, because the Arabic letters are difficult and complicated , and because some of them belong to groups are similar in writing , substitute was existed , they are Latin letters which are more suitable and less mistakes in reading and writing.